السادة / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ,,,,

مرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام ,,,,

تحريراً في ٢٠٢٦/٠٦/١١

مدير عام الإستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

(غادة ربيع)

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات التأمين

السيد الأستاذ / العضو المنتدب

شركة المهندس للتأمين

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة لشركة المهندس للتأمين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

للتكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريرا في : ١١ / ٦ / ٢٠٢٦ .

الوكيـــل الأول

مدير الإدارة

(محاسبة / نيرة احمد نصر فؤاد)

إدارة مراقبة حسابات التأمين صـادر		
رقم	تاريخ	مرفق
٣٩٠	٢٠٢٦/٦/١١	التقرير ٥ ورقة

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التأمين

تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية المجمعة لشركة المهندس للتأمين

في ٢٠٢٥/١٢/٣١

إلى السادة مساهمي الشركة: -

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) والخاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغ مجموع أصولها نحو ٤,٩٨٠ مليار جنيهاً ، وكذا قائمتي الدخل والدخل الشامل للمجمعة عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتي ٢٠٢٥/١٢/٣١ بصافي ربح قدره ٣٧٧,٧٠٣ مليون جنيهاً وكذلك قائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الاخرى .

مسئولية الادارة عن القوائم المالية: -

هذه القوائم مسئولية ادارة الشركة فالإدارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١ وفى ضوء القوانين السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش او الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات: -

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية.

وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

١- تضمنت الأصول الثابتة وغير الملموسة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩,٩٥٦ مليون جنيه ما يعادل نحو (٥٣٩ ألف دولار) يمثل المنصرف حتى تاريخ المركز المالي على مشروع توريد برامج حاسب ألي وترخيص استخدمها والمنفذ عن طريق شركة أسيت تكنولوجي جروب وفقا للعقد المبرم في ٢٠٢٠/٦/٢٩ والذي كان من المفترض الانتهاء من كافة الاعمال وتشغيل البرامج في ٢٠٢٢/٤، وتم تمديد مدة العقد لأكثر من مرة للانتهاء من التنفيذ والتشغيل لتصل الى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك وفقا لأخر مدة تمديد للعقد

وقد تبين الاتى بشأنها:

- أخر دفعة تم سدادها بنحو ٢١,٥٤٦ دولار ما يعادل نحو ١,٠٥٠ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٠/٢٨ وعلى الرغم من ذلك لم تقم الشركة باحتساب أي غرامات تأخر في التنفيذ على الشركة المذكورة بالمخالفة للمادة رقم (١٣) من بنود العقد حيث إن المتبقي نحو ١٦٥,٦١٩ دولار من اجمالي مبلغ التعاقد البالغ نحو ٦٧٦,٨٤٦ دولار.
علما بأن سعر صرف الدولار في بداية التعاقد بنحو ١٥,٣٨٩٧ جنيه والسعر في تاريخ المركز المالي ٤٧,٦٠٤٣ جنيه والتزام شركة المهندس بتنفيذ كافة الالتزامات المنصوص عليها ببنود هذا العقد طبقا لسعر الصرف المحدد من البنك المركزي المصري لسعر الدولار الأمريكي في تواريخ استحقاقها وذلك وفقا للمادة رقم (٣) من العقد.
- كما تضمنت الأصول الثابتة نحو ٢,٣٦١ مليون جنيه تحت بند حاسب الى وتم احتساب اهلاك لها بنحو ٩٢٢ ألف جنيه على الرغم من أن المشروع يعتبر أصول غير ملموسة ولا يحتوي على أصل ثابت وكذا عدم دخول المشروع الخدمة / التشغيل وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) كما تضمنت الأصول الثابتة نحو ١,٤٠٩ مليون جنيه تحت بند مشروعات تحت التشغيل.
- كما تضمنت الأصول غير الملموسة نحو ٦,١٨٥ مليون جنيه تم احتساب مجمع اهلاك لها بنحو ٤,٢٣٢ مليون جنيه وذلك على الرغم من عدم التشغيل الفعلي للمشروع وعدم الانتهاء من جميع الاعدادات وفقا لمذكرة قطاع نظم المعلومات في ٢٠٢٦/٤/٧ وان الانتهاء من المشروع سوف يكون بحلول نهاية عام ٢٠٢٦.
علما بأن البرامج والرخصة الخاصة بها غير محددين المدة أو عدد المستخدمين ويبدأ الترخيص اعتبارا من تاريخ تنصيب البرامج ويستمر نافذا وفقا للمادة (٨) من العقد ووفقا لما تم عرضه كان يتعين عدم احتساب اهلاك وفقا للفقرات ٨٩، ١٠٧ من معيار الاصول غير الملموسة المصري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٣.

يتعين بحث ودراسة ما سبق واجراء ما يلزم من تسويات وتعديلات في ضوء المعايير المشار اليها والعمل على سرعة الانتهاء من المشروع وتطبيق غرامات تأخير نظرا لما تحملته الشركة وسوف تتحمله من ارتفاع سعر الدولار.

٢- بلغ إجمالي مدينو عمليات التأمين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ضمن الالتزامات مقابل العقود السارية (المباشر) نحو ٣٦٣,٩١٤ مليون جنيه مكون لها خسائر ائتمانية وفقاً لمعيار (٤٧) بنحو ٥٠,١٦١ مليون جنيه

وقد تبين بشأنها الآتي: -

- تضمنت الأقساط تحت التحصيل نحو ١,٢٣٩ مليون جنيه قيمة الأقساط التي انتهت مدتها التأمينية وتم تغطية العميل دون الحصول على قيمة القسط المقابل وتتركز بفروع الحريق والبحري والبري برصيد ١,١٦٣ مليون جنيه ويرجع تاريخ بعضها الى ٢٠٢٢/٤.

يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك الأقساط.

- بلغت قيمة الشيكات الآجلة (أوراق القبض) نحو٩٧,٥٩٨مليون جنيه وهي تمثل إجمالي الأقساط الممنوح لها تسهيلات سداد لبعض العملاء وبنسبة ٢٦,٨% من إجمالي مدينو عمليات التأمين علماً بأنه يصل تاريخ استحقاق بعضها حتى عام ٢٠٢٩ بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تسهيلات السداد والتي تقضى "بألا تتجاوز تسهيلات السداد ١٨٠ يوم".

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من منح تسهيلات السداد التزاماً بقرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن.

- بلغت قيمة الشيكات المرتدة نحو ٢,٨٧٢مليون جنيه مكون لها خسائر ائتمانية بكامل القيمة لعدد (٥٤) شيك محال للشئون القانونية يرجع تاريخ الأقدم منهم الى عام ٢٠٢١.
- عدم استبعاد ما تم تحصيله من الأقساط تحت التحصيل خلال الفترة اللاحقة لتاريخ المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ عند حساب الخسائر الائتمانية دون مراعاة الفقرة الرابعة بند (ب/٣/٤/١٧) بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية والإفادة والالتزام بالدليل المشار اليه واتخاذ ما يلزم من تسويات.

٣- تبين قيام الشركة باحتساب الضرائب المؤجلة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ على الأصول الثابتة وفروق تقييم العملات والتغير في القيمة العادلة واحتياطي معيار (٥٠) دون إدراج المخصصات التجارية ضمن وعاء الاحتساب بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤ - ضرائب الدخل) وتحديداً الفقرة (٥٨) وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية لقطاع التأمين (الفقرة ب/٢/٢/٣٤) اللذين يلزمان بالاعتراف بالضريبة المؤجلة بناءً على الفروق المؤقتة بمجرد ظهورها في المركز المالي دون اعتبار لنتائج الفحص الضريبي أو التقدير الشخصي للمأمور واستبعاد المخصصات يؤدي إلى عرض أرباح الشركة ومصروفاتها بشكل غير دقيق.

يتعين الالتزام بالمعايير المحاسبية وإجراء التسويات اللازمة لإثبات الضرائب المؤجلة عن كافة المخصصات التجارية وبما يعكس النتائج الحقيقية لأعمال الشركة.

٤- بلغت صافى الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٥٨,٠٠٥ مليون جنيه حيث تبين ثبات معدل الاهلاك بنسبة ٢٠% خمس سنوات) لجميع الأصول الثابتة على الرغم من اختلاف نوع وطبيعة العمر الإنتاجي لكلا منها (مباني ،وسائل نقل وانتقال، اثاث، وحاسب آلي ... الخ) وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١٠) الأصول الثابتة وفقا للفقرات أرقام ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٢ والتي أوضحت تحديد العمر الإنتاجي لكل أصل وان تعكس طريقة الاهلاك المستخدمة النمط الذى من المتوقع أن تستهلك المنشأة على أساسه المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل ، وكذلك يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك على أساس منتظم على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل اصل وكذا مخالفة دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ البند ب/٦/٢٣ والذ أوجب انه "عند تحديد الاعمار الافتراضية او نسب الاهلاك يجب الاخذ في الاعتبار معدلات الصيانة والاستخدام والتقادم ".
كما بلغت صافي الأصول غير الملموسة نحو ١,٩٥٣ مليون جنيه وقد تبين قيام الشركة بتحديد معدل الاهلاك لكافة الأصول غير الملموسة بنسبة ٢٠% بالمخالفة للفقرات ٩٨، ١٠٧ بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) للأصول غير الملموسة والذي فرق المعالجة بين أصل غير ملموس له عمر انتاجي وآخر ليس له عمر انتاجي محدد.

يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المشار اليه واجراء التصويبات.

٥- بلغ صافي الأصول غير الملموسة نحو ١,٩٥٣ مليون جنيه ومكون لها مجمع استهلاك بنحو ٤,٢٢٣ مليون جنيه دون توضيح (ادراج) قيمة اهلاك السنة المالية بالإيضاح الخاص بها وذلك بالمخالفة لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين رقم ٧٠ لسنه ٢٠١٦ ايضاح رقم (٢٠).

يتعين الالتزام بالدليل المشار الية في هذا الشأن واجراء التصويب اللازم بالإيضاحات المتممة.

٦- بلغت صافي قيمة الاستثمارات العقارية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩,١٣٣ مليون جنية تبين من مراجعتها وجود بعض العقارات غير مستغلة متمثلة في شقتين بالمعادي غير المستغلة بلغت القيمة الدفترية لهما نحو ٣,٦١٧ مليون جنيه.

<u>ويتصل بما سبق:</u> تعزر تسجيل الشقتين المشار اليهما لوجود إيقاف للتعامل على مساحة الأرض المملوكة للشركة البائعة.

يتعين دراسة ما سبق واتخاذ اللازم لتسجيل ملكية هذه الاصول حفاظا على ممتلكات الشركة ودراسة سبل الاستغلال الامثل للشقتين المشار اليهما وتحقيق أفضل عائد للشركة.

٧- تضمنت الأصول الثابتة ببند عقارات تشغلها الشركة (مباني، أراضي) تمثل القيمة الدفترية لها نحو ١٠,٤٧٣ مليون جنيه هذا وتعزر تسجيل فرع الإسكندرية (العصافرة) لخروج المبنى عن التخطيط العمراني للشارع، فرع المنصورة الجديد حتى تاريخه، وأرض مخزن أبو رواش منذ عام ٢٠١٩).

يتعين اتخاذ اللازم في شأن تسجيل تلك العقارات.

٨- بمراجعة بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى البالغ قيمته نحو ٢٨٠,٨٥٤ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ **<u>تبين ما يلي: -</u>**

أ. بلغت الملاحق تحت التسديد نحو ٥,٢٠٨ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٨.

يتعين دراسة هذه الملاحق والعمل على تسويتها.

ب. نحو ٨,٢٣ مليون جنيه تمثل ١% من الارباح مستحقة لصندوق التمويل والتأهيل والتدريب للعاملين بوزارة القوى العاملة منها نحو٦,٦٣٢ عن أرباح الاعوام المالية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠ طبقا للمادة رقم (٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣، وبنسبه ٠,٥ % من الارباح طبقا لقانون التأمين الموحد رقم ١٥٥ لسنه ٢٠٢٤ الصادر عن هيئه الرقابة المالية بمبلغ ٩١١ ألف جنيه لأرباح ٢٠٢٤/٦/٣٠ و٦٨٣ ألف جنية لأرباح الفترة الانتقالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء القرارات والقوانين المنظمة في هذا الشأن لتسوية المبلغ المشار اليه والافادة.

٩- تضمنت الاستثمارات المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ **<u>الآتي: -</u>**

- نحو ١٩٤,١٧٤ مليون تمثل استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل حققت صافي دخل بنحو ٤,٩٧٥ مليون جنيه وبنسبة ٢,٦%، منها عدد (٤) شركات متوقفة عن النشاط، عدد (١) شركة حققت خسائر وعدد (١) شركة تحت التصفية، وقيمتهم الدفترية ١ جنيه (قيمة تذكارية لكل شركة).

- نحو ١٩٤,٤٤٢ مليون جنيه تمثل استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر منها نحو ١٦,٧٧٣ مليون جنيه استثمارات غير مخصصة حققت اجمالي فروق تقييم بالسالب بنحو (١٦٣) ألف جنيه والناتجة عن فروق تقييم موجبة بنحو ١,٠٦٧ مليون جنيه وفروق تقييم سالبة بنحو (١,٢٣٠) مليون جنيه

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للاستفادة المثلى من هذه الاستثمارات.

١٠- **لم نتمكن من التحقق من ارصدة القوائم المالية المجمعة لشركة المهندس للتأمين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نظرا لعدم اعتماد القوائم المالية لشركة المهندس لتأمينات الحياة من الجمعية العامة للشركة حتى تاريخه.**

الرأي: -

وفيما عدا ما تقدم واذا ما أخذت الملاحظات السابقة في الاعتبار فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المجمع لشركة المهندس للتأمين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن نتيجة نشاطها وادائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً في: ١١ / ٦ / ٢٠٢٦ .

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسبة د / امل ابو هاشم الحلبى)